

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية لعام 2014

ملخص تنفيذي

الإسلام السني هو الدين الرسمي للدولة، ودستور البلاد هو القرآن وأحاديث النبي محمد. ويستند النظام القانوني على المذهب الحنبلي الذي يستند إلى الفقه الإسلامي السني، وحرية الدين ليست محمية بموجب القانون. وشمل القانون الذي يحدد مجموعة من التدابير لمكافحة الإرهاب الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير/شباط الأحكام التي تجرم "الدعوة للفكر الإلحادي" و "التشكيك في الدين الإسلامي" و "زرع بذور الشقاق في المجتمع". أهدمت الحكومة بعض الأفراد المتهمين بممارسة الشعوذة أو "السحر الأسود"، من بين جرائم أخرى. وأصدرت الحكومة حكماً بالإعدام على رجل دين شيعي بارز على الأقل وأقت القبض على عدد من الأشخاص الذين انتقدوا علناً التمييز ضد المواطنين الشيعة. واعتقلت الحكومة أفراداً بتهمة انتهاك الشريعة، وازدراء الدين، وزرع بذور الشقاق في المجتمع، والإساءة إلى الإسلام. تلقى مواطن حكماً بالجلد 50 جلدة بتهمة إهانة موظفي لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتم اعتقال ناشطة في مجال حقوق المرأة لإهانة الإسلام. أوردت الحكومة القواعد المتعلقة بأنشطة مثل الاختلاط بين الجنسين، والاضطرابات الصاخبة، وانتهاك قوانين الهجرة، وقامت بمضايقة، واعتقال، والقبض على، وأحياناً ترحيل بعض المقيمين الأجانب الذين شاركوا في أنشطة دينية خاصة غير إسلامية، في حين سمحت لآخرين بالعبادة الخاصة دون عوائق. ولم تكمل الحكومة مشروعها لإزالة المحتوى غير المرغوب فيه من الكتب المدرسية. وواصلت الحكومة دعم مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا.

أسفر هجوم إرهابي على مركز للطائفة الشيعية في نوفمبر/تشرين الثاني خلال الاحتفال الشيعي الرسمي بعاشوراء عن مقتل سبعة من الشيعة بينهم أطفال، وإصابة ثلاثة عشر بجروح. واعتقلت الحكومة 77 شخصاً على خلفية الهجوم. وقد أدانت الحكومة وكبار رجال الدين، ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي الهجمات على نطاق واسع. وظل الشيعة يواجهون التمييز في جميع أنحاء القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات العمل والتعليم، ولكنهم كانوا متساوين في الاستفادة من برنامج منح الملك عبد الله للإبتعاث الخارجي الكامل التمويل. وواصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تلقي الانتقادات سواء من وسائل الإعلام التقليدية والتواصل الاجتماعي. أظهرت رسوم الكاريكاتير معاداة للسامية وتميزت باستخدام الصور النمطية لليهود مع رموز يهودية، وخاصة في أوقات التوتر السياسي المتصاعد مع إسرائيل. على سبيل المثال، خلال النزاع الذي اندلع في غزة

SAUDI ARABIA

بالصيف، كثيراً ما نشرت الصحف المحلية رسوماً تصور نجمة داود مغطاة بالدم فضلاً عن أشخاص يرتدون الطاقية اليهودية ويقومون بقتل أطفال فلسطينيين.

وقد شجع موظفو سفارة وقنصلية الولايات المتحدة المسؤولين على احترام الحرية الدينية وأثاروا مع مسؤولين حكوميين بواعث القلق بشأن انتهاكات الحرية الدينية المبلغ عنها، في حين استفسروا أيضاً عن الوضع القانوني للمحتجزين. منذ عام 2004، والمملكة العربية السعودية دولة تشكل مصدر قلق خاص استناداً إلى قانون الحرية الدينية في العالم، بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة للغاية للحرية الدينية أو تساهلها إزاء تلك الانتهاكات. وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وزير الخارجية الأمريكي للمملكة العربية السعودية في أغسطس/آب كدولة تشكل مصدر قلق خاص، فقد أصدر الوزير إعفاءً من تطبيق العقوبات "لتعزيز أهداف القانون."

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإلتناء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 27.3 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2014). يشكل المسلمون السنة نسبة حوالي 85 إلى 90 بالمائة من السكان، ويتبع غالبيتهم المذهب الفقهي الحنبلي. ويشكل الشيعة نسبة 10 إلى 15 بالمائة من السكان. وينتمي حوالي 80 بالمائة من الشيعة في البلاد إلى الطائفة "الإثني عشرية" (أتباع الإمام محمد بن حسن المهدي [العسكري]، الذي يعتبرونه الإمام الثاني عشر) ويتواجدون بشكل أساسي في المنطقة الشرقية. ويقطن النخولة أو "شيعة المدينة" الذين ينتمون أيضاً إلى الطائفة الإثني عشرية بأعداد صغيرة في منطقة الحجاز الغربية. وتشير التقديرات إلى أن أعدادهم تقع بحدود الألف. ويتبع الشيعة الإثنا عشرية المذهب الفقهي الجعفري. أما معظم المتبقين من السكان الشيعة فهم من أتباع الإسماعيلية السليمانية، ويعرفون أيضاً باسم "السبعية" (وهم فرقة تفرعت عن الإثني عشرية وتبعت إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع). يبلغ عدد السبعيين حوالي 700,000 ويقومون أساساً في منطقة نجران، حيث يمثلون الأغلبية من سكان المحافظة. وهناك جيوب من الزيديين، وهم فرع آخر من الشيعة، يبلغ عددهم ما يقرب من 20,000 نسمة ويتواجدون في المقام الأول في محافظتي جيزان ونجران على الحدود مع اليمن.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن الأجانب يشكلون أكثر من 30 في المئة من مجموع السكان. وعلى نحو مماثل، تشير السفارات الأجنبية إلى أن عدد السكان الأجانب في البلد، بمن فيهم الكثير من

SAUDI ARABIA

المهاجرين الذين لا يملكون وثائق قانونية، ربما يزيد عن 10 ملايين نسمة. ووفقاً لمركز بيو للأبحاث، تشمل هذه الفئة السكانية نحو 1.2 مليون مسيحي (بما في ذلك أرثوذكس شرقيون، وبروتستانت، وروم كاثوليك)؛ 310,000 هندوسياً؛ 180,000 غير منتسبين دينياً (بمن فيهم الملحون واللاأدريون وأشخاص غير متممين لأي دين معين)؛ 90,000 بوذياً؛ 70,000 من أتباع الديانات الشعبية؛ و 70,000 من أتباع الديانات الأخرى.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص النظام الأساسي للحكم على أن البلد هي دولة عربية إسلامية ذات سيادة وأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. دستور البلد هو القرآن والسنة (أحاديث النبي محمد). لا يوجد اعتراف قانوني أو حماية للحرية الدينية.

ويُعتبر التحول من الإسلام إلى دين آخر ردة، يمكن أن يعاقب عليها قانوناً بالإعدام، على الرغم من أن المحاكم السعودية لم تصدر حكماً بالإعدام بتهمة الردة في السنوات الأخيرة.

والازدراء بالإسلام السني يمكن أيضاً أن يعاقب عليه قانوناً بالإعدام، ولكن في الممارسة الفعلية لم تصدر أحكام بالإعدام بتهمة الازدراء على مدى عقود. العقوبات الشائعة بتهمة الازدراء هي أحكام بالسجن لفترات طويلة والجلد، غالباً بعد الاعتقال من دون محاكمة، أو ما يسمى الاحتجاز الوقائي. ممنوع انتقاد الإسلام، بما في ذلك التعبير الذي يُنظر إليه على أنه مسيء للمسلمين، على أساس الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

يقوم النظام القضائي على أساس الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة، وعلى الآراء القانونية وفتاوى هيئة كبار علماء الدين المكونة من 20 شخصاً مسؤولين أمام الملك. ويقر النظام الأساسي هذه الهيئة، التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، باعتبارها السلطة العليا للشؤون الدينية. ويرأس المجلس المفتي، ويتكون من علماء وفقهاء الدين السنة، 17 منهم من المذهب الحنبلي، وممثل واحد عن كل من المذاهب السنية الأخرى (المالكي، الحنفي، والشافعي). ولا يضم المجلس

SAUDI ARABIA

أعضاء من الشيعة. ويجري اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتستمر فترة خدمتهم فيها أربع سنوات قابلة للتجديد، إلا أن معظمهم يخدم مدى الحياة.

دخل القانون الجزائي لجرائم الإرهاب والتمويل، والذي يشار إليه باسم "قانون مكافحة الإرهاب"، حيز التنفيذ في 1 فبراير/شباط. يحدد القانون مجموعة من التدابير لمكافحة الإرهاب وأحكام معينة، غير أنه يحد من الحرية الدينية. ويجرم قانون "الدعوة إلى الفكر الالحادي بأية صورة كانت، أو التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي التي يستند إليها هذا البلد"، أو "حضور مؤتمرات أو ندوات أو اجتماعات داخل [المملكة] أو خارجها تستهدف أمن المجتمع أو بذر الشقاق في المجتمع"، أو "تحريض البلدان أو الهيئات أو المنظمات الدولية على معاداة المملكة".

يقتصر الحق في الحصول على تمثيل قانوني للمتهمين بانتهاك قانون مكافحة الإرهاب على فترة غير محددة "قبل عرض القضية على المحكمة خلال فترة زمنية تحددها هيئة التحقيق." لا يوجد حق بالوصول إلى أدلة في حوزة الحكومة.

التبشير غير الإسلامي لكل من السعوديين والأجانب، بما في ذلك استيراد وتوزيع مواد دينية غير إسلامية مثل الكتاب المقدس، غير قانوني. وتحظر الحكومة النشر العلني لتعاليم إسلامية تختلف عن التفسير الرسمي للإسلام. يستطيع بعض المسافرين الذين يدخلون البلاد جلب الكتاب المقدس للاستخدام الشخصي، ولكن الحكومة تمارس بانتظام قدرتها على تفتيش ومصادرة المواد الدينية الشخصية.

ومن مسؤولية مجلس الشورى تقديم المشورة للملك ويمكن لأعضائه مناقشة واقتراح تشريعات لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء. يعين الملك رئيس مجلس الشورى و150 من أعضاء المجلس من بينهم 30 امرأة. هناك ستة أعضاء من الشيعة، اثنان منهم من النساء. ويتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري لمدة أربع سنوات، تقتصر على ثلاث فترات متتالية.

مجلس الوزراء هو بحكم الأمر الواقع حكومة المملكة العربية السعودية، ومن مسؤوليته مراجعة قرارات مجلس الشورى، ووضع وتنفيذ السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية الخاصة بالمملكة.

SAUDI ARABIA

ولا تتقيد قرارات الشريعة الإسلامية بسوابق قضائية، ويمكن أن تتباين الأحكام بشكل كبير. ومن الناحية النظرية، يمكن استئناف الأحكام لدى محاكم الاستئناف والمحاكم العليا، إلا أنه يتعين أن توافق هذه المحاكم الأعلى مرتبة على النظر في القضية. وفي حين تقدم الجامعات الحكومية تعليماً في جميع المذاهب الفقهية السنية الأربعة إلا أنها تركز على المذهب الحنبلي، وبالتالي فإن معظم القضاة الشرعيين يتبعون المذهب الحنبلي.

ويخضع احتساب التعويض عن موت عَرَضِي أو إصابة للتمييز وفقاً للانتماء الديني للمدعي. ففي حال إصدار محكمة ما حكماً لصالح مُدْعٍ مسيحي أو يهودي ذكر، لا يحق للمدعي الحصول على أكثر من 50 بالمائة من التعويض الذي كان سيحصل عليه المسلم الذكر لو كان هو المدعي؛ ولا يحق لغير المسلمين الآخرين الحصول إلا على 1 من 16 من المبلغ الذي كان المسلم الذكر سيحصل عليه. يمكن للقضاة إهمال شهادة المسلمين الذين يرون أن معرفتهم للإسلام ناقصة، كما يمكنهم أن يتجاهلوا شهادة غير المسلم لصالح شهادة المسلم. وبموجب تفسير الحكومة للقرآن، تعتبر المحاكم، في القضايا التي يُعاقب فيها بالإعدام، أن شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تعرف باسم "الشرطة الدينية" هي وكالة حكومية شبه مستقلة ولديها السلطة لمراقبة السلوك الإجتماعي وفرض "الأخلاق" التي تتفق مع سياسة الحكومة وبالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون.

ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكافحة الاختلاط والاتصال الشخصي غير المشروع بين الرجال والنساء الذين لا تربطهم صلة؛ وممارسة أو إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم أو لشعارات معتقداتهم، أو عدم إظهارهم الاحترام للإسلام؛ أو اللباس "غير المحتشم" وخاصة بالنسبة للنساء؛ أو عرض أو بيع مواد إعلامية منافية للأداب الشرعية أو للعقيدة الإسلامية، بما في ذلك المواد الإباحية؛ صنع المسكرات أو ترويجها أو تعاطيها؛ تقديس بعض الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتوافق مع الممارسات الإسلامية المعتمدة؛ ممارسة الشعوذة أو "السحر الأسود"، ارتكاب الفواحش أو تسهيلها، بما في ذلك الزنا والعلاقات الجنسية المثلية والقمار.

لا يرتدي الضباط الميدانيون في هيئة الأمر بالمعروف الزبي الرسمي، ولكن يتعين عليهم ارتداء شارات تعريفية، ويمكنهم من الناحية القانونية ممارسة عملهم بصفتهم الرسمية فقط عندما يكونوا برفقة ضابط شرطة عادي - على الرغم من أنه من الشائع عن هؤلاء الضباط اقترايحهم من الأفراد

SAUDI ARABIA

ومضايقتهم دون وجود شرطة عادية. وأفادت تقارير أنه لا يجوز لأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استجواب الرعايا أو تحديد التهم الموجهة إليهم، مع أنهم يحتفظون بسلطة إلقاء القبض على أولئك الذين يعتبرون مخالفين للأوامر الدينية أو التقاليد الأخلاقية. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء، وتشرف وزارة الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك.

يشترط على جميع المواطنين أن يكونوا مسلمين. ويتعين على غير المسلمين وعلى الكثير من الأجانب والسعوديين المسلمين الذين تعتبر ممارساتهم الدينية غير متفقة مع التفسير الذي تحبذه الحكومة ممارسة دينهم بشكل غير علني كما أنهم عرضة للتمييز ضدهم وللمضايقات والاعتقال، وللترحيل أيضاً بالنسبة لغير المواطنين.

هيئة حقوق الإنسان هي هيئة حكومية، وتسند إليها مهمة حماية وتعزيز وضمن تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان "في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية"، وتتابع بانتظام شكاوى المواطنين. وعلى الرغم من عدم وجود متطلبات رسمية فيما يتعلق بتكوين هيئة حقوق الإنسان، تألفت الهيئة خلال العام من أعضاء من مختلف أنحاء المملكة، وضمت اثنين من الأعضاء الشيعة.

يتعين على غير المسلمين اعتناق الإسلام قبل أن يصبحوا مؤهلين للحصول على التجنس. ويشترط القانون على المتقدمين للحصول على الجنسية التأكيد بأنهم مسلمون والحصول على شهادة توثق انتماءهم الديني ومصادق عليها من قبل هيئة دينية إسلامية. الأطفال الذين يولدون لأبوين مسلمين يعتبرون مسلمين بموجب القانون.

يتلقى طلاب المدارس العامة على جميع المستويات تعليماً دينياً إلزامياً على أساس الإسلام السني وفقاً للمذهب الحنبلي. ولا يُسمح للمدارس الخاصة بالابتعاد عن المنهج الديني الرسمي الذي تقره الحكومة. ويشترط على الطلاب غير المسلمين في المدارس الدولية الخاصة دراسة "الحضارة الإسلامية" بدلاً من المنهج الدراسي المقرر للطلاب المسلمين.

ممارسات الحكومة

أعدمت الحكومة بعض الأفراد بتهمة الشعوذة و "السحر الأسود". وسجنت الحكومة أفراداً اتهمتهم بازدراء الدين، وانتهاك القيم الإسلامية، وإهانة الإسلام، والسحر الأسود، والشعوذة، و "التصرف غير

SAUDI ARABIA

الأخلاقي". وأفادت تقارير عن سجن أشخاص بتهمة الردة. ولم تعترف الحكومة بالممارسة العلنية لأية ديانات غير الإسلام. سمحت الحكومة للعديد من المقيمين الأجانب بالعبادة الخاصة داخل بيوتهم أو في تجمعات صغيرة أخرى، لكن اجتماعات دينية أخرى خاصة وغير إسلامية تعرضت للمداهمة وألقي القبض على المشاركين حيث تم احتجازهم أو ترحيلهم. كما ألقى القبض على رجال دين شيعة ونشطاء نادوا بالمساواة في المعاملة للشيعة وحكم على واحد منهم على الأقل بالإعدام لمعارضته العنيفة للحكومة. ولم ترد تقارير عن عمليات إعدام إما بسبب الردة أو الازدراء.

وأدانت الحكومة هجوماً إرهابياً على الشيعة في نوفمبر / تشرين الثاني خلال احتفال بذكرى عاشوراء، وألقي القبض على 77 من المشتبه بهم، جميعهم سعوديون باستثناء أربعة أجانب مقيمين، وطلبت من رجال الدين في كافة أنحاء البلاد إدانة إطلاق النار. استمر التحيز والتمييز ضد الشيعة فيما يتعلق بفرص العمل في قطاع التعليم والقطاع الخاص، والمسائل القضائية، والتغطية في وسائل الإعلام.

واعتبرت الحكومة أن شرعيتها مستمدة جزئياً من كونها القيم على شؤون الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ومن دعوتها إلى الإسلام. واستند تفسير الحكومة الرسمي للإسلام إلى المذهب الحنبلي للفقه السني وتأثر بكتابات وتعاليم العالم الإسلامي الديني محمد بن عبد الوهاب من القرن الثامن عشر الذي كان يؤدي العودة إلى ممارسات الحقبة الإسلامية الأولى، وحث المسلمين على التمسك بالتفسير المتشدد للإسلام. (في أماكن أخرى، غالباً ما يُشار إلى هذه الممارسة المختلفة للإسلام بـ "الوهابية"، وهو مصطلح لا يُستخدم داخل البلاد).

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أنه في 5 أغسطس/ آب نفذت الحكومة حكم الإعدام بقطع الرأس على محمد بن بكر العلاوي في القرىات لممارسته "السحر الأسود والشعوذة". ووفقاً لبراهيم الطيار، المتحدث باسم وزارة العدل، فقد تم خلال النصف الأول من العام مراجعة 141 من حالات الشعوذة، وذلك بزيادة 5 في المئة عن العام السابق. وقال متحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن معظم الحالات شملت مقيمين أجانب وادعاءات بالاحتيال.

في مايو/ أيار صدر حكم بالإعدام على الناشطين الشيعيين علي محمد باقر النمر ورضا الربح بعد ادانتهم بمهاجمة قوات الأمن في المنطقة الشرقية. وعلى الرغم من أن التهم شملت التشجيع على الفتنة، وأعمال الشغب، والاحتجاج، والسرقه، فقد اعتبر العديد من الشيعة أن الحكم بالإعدام مدفوع

SAUDI ARABIA

بالعداء الطائفي تجاه الشيعة. كما لفت باقر النمر الإنتباه أيضاً إلى أنه تم اعتقاله في الأصل بسبب جرائمه وعمره آنذاك 17 عاماً.

في 1 سبتمبر/أيلول، أكدت محكمة الاستئناف في جدة الحكم الصادر في مايو/أيار بحق رائف بدوي لانتهاكه القيم الإسلامية، والشريعة، وللأزدراء، والاستهزاء بالرموز الدينية على شبكة الانترنت. وفي يوليو/تموز 2013، حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات و600 جلد، وحكمت محكمة الاستئناف على بدوي بالسجن لمدة 10 سنوات و1000 جلد.

وفي 17 أغسطس/آب، أيد قاضٍ حكماً على سيدة أعمال من جدة بالسجن لمدة شهر و50 جلد لإدانيتها بإهانة رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء مجادلة بعد دخول الرجال متجرها للتحقيق في إمكانية وجود "نشاط غير أخلاقي".

وأفادت تقارير منظمات غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الإنسان الدولية أن الحكومة واصلت اعتقال اثنين من أفراد الجماعة الأحمدية المسلمة، هما الأخوان سلطان حامد العنزي وسعود فالح العنزي اللذان ألقى القبض عليهما بتهمة الردة وتم إيداعهما السجن بعد رفضهما التنازل لمعتقداتهما. ولم يتسن التأكد من أية معلومات إضافية بشأن وضعهما القضائي أو مكان وجودهما. وأشارت بعض الهيئات أنها تعتبر الأحمديين مسلمين، ولكن الوضع القانوني للجماعة في البلاد لا يزال غير واضح، وقد أخفى الأحمديون المقيمون الأجانب عقيدتهم تجنباً للتدقيق، أو الاعتقال، أو الترحيل.

في نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرت وسائل إعلام محلية أن السلطات السعودية اعتقلت سعاد الشمري، المدافعة على حقوق المرأة والمؤسس المشارك لمجموعة حقوق الإنسان الليبرالية، بتهمة تزعم إهانتها للإسلام في منشور لها في وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2013.

وواصلت الحكومة استهداف رجال دين ونشطاء شيعة باعتقالهم وملاحقتهم قضائياً. على سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول ألقى القبض على رجل الدين السني حسن فرحان المالكي بعد إدلائه بتصريحات عامة أشار فيها إلى وجود صلة بين الأيديولوجية الدينية الوهابية والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد عزا الكثير من أنصاره اعتقاله إلى دعوته لعلاقات أوثق بين الشيعة والسنة وكذلك انتقاده للتمييز ضد الشيعة في البلاد.

SAUDI ARABIA

في 15 أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت محكمة الإرهاب الخاصة حكماً بالإعدام على رجل الدين الشيعي نمر النمر من العوامية بتهمة "عصيان الحاكم، بإطلاق النار على قوات الأمن، وبذر الشقاق وتفويض الوحدة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة شقيقة"، في إشارة على ما يفترض إلى البحرين. وكان نمر النمر قد تم اعتقاله في يوليو/تموز 2012 بعد سلسلة من الخطب زُعم أنه طالب فيها بحرية أكبر للشريعة ودفاعه عن أربعة رجال اتهموا بالاحتفال بوفاة ولي العهد آنذاك الأمير نايف الذي اعتبروه محرصاً على التمييز ضد الشيعة.

في أبريل/نيسان أدانت محكمة الإرهاب الخاصة فاضل المناصف، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان الشيعة قام بتوثيق الاحتجاجات الشيعية في عام 2011، وحكمت عليه بالسجن 15 عاماً والمنع من السفر لمدة 15 عاماً "لخرق الولاء للملك" و "إجراء اتصالات مع وكالات أنباء أجنبية لتضخيم الأخبار والإساءة إلى سمعة المملكة العربية السعودية وشعبها"، من بين تهمة أخرى.

وعلى مدى الثلاث سنوات الماضية تم اعتقال أكثر من 1000 شخص من شيعة المنطقة الشرقية لصلتهم بالاحتجاجات العامة المطالبة بحقوق أكبر للشيعة. وذكرت جماعات شيعة في القطيف تقوم بتتبع الاعتقالات وإدانات الشيعة أن أكثر من 230 لا يزالون رهن الاحتجاز في السجون في جميع أنحاء المنطقة الشرقية ويخضع كثيرون غيرهم لحظر السفر. ومن بين الـ 230 معتقلاً، أدين ما يقرب من 37 بارتكاب جرائم. ويحتجز غالبيتهم بتهمة غير عنيفة، بما في ذلك المشاركة في احتجاجات أو نشرها (عبر وسائل التواصل الاجتماعي)، وبالتحريض على الاضطرابات في البلاد، وإهانة الملك.

حدّت الحكومة من حرية التجمع الديني، بما في ذلك عن طريق تقييد العبادة لغير المسلمين، سواء في العلن أو في السر. في فبراير/شباط، ألقت الشرطة القبض على 12 مسيحياً إثيوبياً في مبنى الشفق الذي يقطنونه في الدمام أثناء قيامهم بشعائر العبادة المسيحية الخاصة بهم. وقامت الحكومة بترحيل جميع الـ 12، وفقاً لأعضاء الطائفة الدينية.

في سبتمبر/أيلول داهم أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشرطة المحلية مسكناً خاصاً في الخفجي في المنطقة الشرقية بعد تلقي تقارير تفيد بأن مواطناً هندياً هناك كان يستخدم منزله لعقد خدمات كنسية. وزعمت السلطات الحكومية أنها اعتقلت 27 من الأجانب المقيمين وصدرت نسخاً من الكتاب المقدس و عدة آلات موسيقية استخدمت بحسب تقارير في خدمات كنسية. وأفادت تقارير أنه تم إطلاق سراح جميع المعتقلين خلال يومين.

SAUDI ARABIA

في يوليو/تموز داهم أفراد من هيئة الأمر بالمعروف جمعاً من الكاثوليك المقيمين الأجانب في منزل خاص في مدينة الرياض عن طريق تسلق أحد الجدران. تم استجواب الحضور، ولكن بعد أن أشار المقيم في المنزل إلى الطابع غير القانوني لدخول أعضاء هيئة الأمر بالمعروف، الذين لم يكونوا برفقة الشرطة، لم يتم إلقاء القبض على أحد.

في 18 أبريل/نيسان، قامت الشرطة وأفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتفريق ما يقرب من 3000 من الأجانب المقيمين كانوا يحضرون خدمة الجمعة العظيمة الكاثوليكية في إحدى المزارع في المنطقة الشرقية. وقد ألغت الجماعة الكاثوليكية في وقت لاحق ما تبقى من خدمات عطلة عيد الفصح، ولكن التجمعات الصغيرة الأخرى كانت تتم في المنازل والشقق الخاصة.

أفاد موقع أخبار 24، وهو موقع إخباري محلي باللغة العربية، أنه في 21 أكتوبر/تشرين الأول داهمت هيئة الأمر بالمعروف متجره يديره اثنان من الرعايا الآسيويين، يُزعم أنهما كانا يستخدمانه لممارسة البوذية ونشر الشرك. وأظهرت الصورة الواردة في المقال مزاراً صغيراً مع صور لآلهة هندوس والبهاغاغافا غيتا، مع مواد دينية يُزعم أنها بوذية.

وأفادت تقارير عديدة أن السلطات الحكومية دعت إلى محاكمة الملحدين. على سبيل المثال، في أغسطس/آب هددت هيئة الأمر بالمعروف باعتقال أولئك الذين ينشرون على الإنترنت تسجيلات فيديو تدعم الإلحاد.

وفي 17 أغسطس/آب أكدت هيئة الأمر بالمعروف في تصريحات لوسائل الإعلام، قيامها بالتنسيق مع هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحجب مواقع معينة كجزء من سياسة أوسع من فرض رقابة عبر الإنترنت على محتوى مواد غير مرغوب بها. وذكرت وسائل إعلام أن هيئة الأمر بالمعروف حجبت أكثر من 20,000 من المواقع ذات الـ "محتوى غير المرغوب به" أو التي تروج لوجهات نظر غير تقليدية أو إلى "فهم سيء" للدين. وفي أغسطس/آب ذكرت صحف محلية أن هيئة الأمر بالمعروف كشفت عن دور وزارة الداخلية في القبض على عدد من الأشخاص "مشاركين في الردة"، أو يسيئون إلى الذات الإلهية أو النبي، على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى حجب المواقع، أفاد المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف في 15 ديسمبر/كانون الأول، أن قسم جريمة تكنولوجيا المعلومات التابع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أغلق أو منع أكثر من 10,000 حساباً على

SAUDI ARABIA

تويتر بسبب "ارتكاب انتهاكات دينية وأخلاقية"، وكان قد تم اعتقال عدد غير معلوم من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لقانون مكافحة الجريمة الإلكترونية. وسعت الحكومة أيضاً إلى تحديد وإغلاق المواقع المتطرفة التي تستخدم لتجنيد الجهاديين أو تثير العنف.

حجبت الحكومة مراراً وتكراراً الموقع الإخباري الشيعي الراصد، الذي نشر خطب الجمعة ومقالات رأي من قبل رجال دين شيعة بارزين إلى أن قام مؤسسوه بإغلاقه في 6 يونيو/حزيران. وعلى الرغم من أن هوية المؤسسين والمؤلفين المساهمين في هذا الموقع ظلت مجهولة ولم يقدموا أي سبب رسمي لإغلاق الموقع، إنما ذكرت مصادر مقربة منهم أن تخويف الحكومة، بما في ذلك التهديد بالاعتقال، لعب دوراً رئيسياً في قرارهم بوقف التشغيل.

في أبريل/نيسان أمرت محكمة الاستئناف في جدة موقع الشبكة السعودية الليبرالية بوقف عملياته، على الرغم من أنه لم يكن ناشطاً منذ عام 2012. وكان منتدى الإنترنت قد تأسس من قبل ناشطين في مجال حقوق الإنسان والمدون رائف بدوي ليكون بمثابة منصة لمناقشة المسائل الدينية والسياسية في البلاد. وصدرت الأوامر للموقع بالإغلاق بزعم نشره مواد معادية للإسلام، مثل مقالات تنتقد كبار الشخصيات الدينية في البلاد.

كما واصلت الحكومة استبعاد وجهات النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وأفادت تقارير أن مكاتب الشيعة لم تحصل على تراخيص. وعلاوة على ذلك، كان يتم استخدام ألفاظ اعتبرها الشيعة مهينة، مثل "الرافضة"، بشكل مألوف في الخطاب العام.

وقيدت الحكومة أنشطة الزعماء الدينيين وقدرتهم على التعبير عن آرائهم التي تنتقد المؤسسة الدينية. على سبيل المثال، في أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض حكماً ضد أحد الخطباء بالسجن لمدة ثماني سنوات في السجن والمنع من السفر لمدة 10 سنوات لاستغلال خطب الجمعة للتحريض على الطائفية ومحاولة بث الشقاق في البلاد، ولتلفظه بنعوت عنصرية وكلمات تنطوي على الإهانة والسخرية من أعضاء هيئة كبار علماء الدين، الذين وصفهم بأنهم "ضعفاء". كما قامت الحكومة بإخضاع مواد للرقابة اعتبرتها من قبيل الازدراء، على سبيل المثال، بسحب أعمال الكاتب الفلسطيني محمود درويش من معرض الرياض الدولي للكتاب في مارس/آذار.

SAUDI ARABIA

واتخذت الحكومة إجراءات لمواجهة أعمال العنف ضد الشيعة التي ارتكبتها متطرفون سنة عنيون. بعد هجوم عاشوراء الذي وقع في 4 نوفمبر/تشرين الثاني خارج إحدى الحسينيات (وهي قاعة اجتماعات للاحتفالات التذكارية الشيعية) في قرية الدالوة، أرسلت وزارة الشؤون الإسلامية على الفور إخطاراً لرجال الدين في جميع أنحاء البلاد تطلب منهم التحدث علناً ضد الهجوم، والتوقف عن تحريض الناس ضد الشيعة، والدعوة إلى الوحدة الوطنية. وتشير التقارير إلى أن معظم رجال الدين امتثلوا للتوجيهات بوقف التحريض على كراهية الشيعة، وأدان العديد من رجال الدين السنة والشيعة صراحة الهجوم ودعوا إلى الوحدة الوطنية. واعتقلت السلطات الحكومية 77 شخصاً يشتبه في تورطهم في التخطيط والتمويل وتنفيذ الهجوم. وقام وزير الداخلية بزيارة الضحايا الشيعة في المستشفى.

في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، أمر وزير الثقافة والإعلام بإغلاق مكتب قناة الواصل في الرياض وحظرها من البث في البلاد، مشيراً إلى أن الحكومة لن تتساهل مع أية مؤسسة إخبارية تحاول إثارة التوتر الطائفي أو "استهداف وحدة الوطن وأمنه واستقراره". وكانت القناة ذات التوجه الديني في كثير من الأحيان تنتقد الشيعة على أنهم "رافضة"، وهي تسمية تتم عن التحقير ويعود تاريخها إلى الانقسام الذي وقع بين المسلمين السنة والشيعة في القرن السابع. وبالرغم من ذلك، فقد كانت قناة الواصل لا تزال تعمل بحلول نهاية العام.

ووفقاً لتقارير محلية، استمر الخطاب المعادي للشيعة في مساجد سنوية في المنطقة الشرقية خلال العام. ووفقاً لمصادر شيعية، استدعت الحكومة إماماً واحداً على الأقل للاستجواب بعد إدلائه بتصريحات معادية للشيعة. ووردت تقارير من جماعات محلية، بالرغم من كونها أقل تداولاً من السنوات السابقة، بأن رجال الدين السنة، الذين حصلوا على رواتب من الحكومة، استخدموا في خطبهم لهجة معادية للسامية، ومعادية للمسيحية، ومعادية للشيعة. وذكر مسؤولون في السفارة والقنصلية الأمريكية أن بعض الدعاة اختتموا في بعض الأحيان خطب الجمعة بدعاء من أجل إعزاز المسلمين وإذلال الشرك والمشركين.

وواصلت الحكومة مشروعها [الذي يستغرق] عدة سنوات لتفتيح الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام. وبالرغم من هذه الجهود، ظلت الكتب المدرسية المقررة تحتوي على تعليمات لقتل "المشعوذين" والإقصاء الاجتماعي للكفار، وأيضاً الإدعاء بأن اليهود والمسيحيين والصوفيين خالفوا مذهب التوحيد. وأشارت الحكومة إلى

SAUDI ARABIA

اهتمام أولي في التشاور مع الحكومة الأمريكية حول التعليم بشكل عام، بما في ذلك محتوى الكتب المدرسية.

وواصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراقبة السلوك الاجتماعي والحث على "الأخلاق". على سبيل المثال، قضت هيئة الأمر بالمعروف في فبراير/شباط أنه سيكون محظوراً على النساء زيارة المستشفيات دون أولياء أمورهن. وجاء الإعلان في أعقاب تصريح لهيئة كبار العلماء يشير إلى أن الشريعة لا تسمح للأطباء الذكور بمعاينة المرضى الإناث دون وجود ولي أمر.

ووفقاً لتقارير صحفية في 14 ديسمبر/كانون الأول، أعلن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [عبد اللطيف] آل الشيخ، عن إنشاء إدارة خاصة بحقوق الإنسان للتحقيق في المظالم العامة ضد هيئة الأمر بالمعروف وإخضاع موظفيها للمساءلة.

كانت المساجد هي الأماكن العامة الوحيدة للعبادة. وكان بناء الكنائس والمعابد اليهودية، أو أية أماكن عبادة أخرى غير مسلمة غير قانوني. ومع ذلك تمكنت بعض التجمعات المسيحية من إقامة شعائر عبادة مسيحية كبيرة بحذر وعلى نحو منظم دون تدخل كبير من هيئة الأمر بالمعروف أو غيرها من السلطات الحكومية.

وكانت سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إعلام العمال الأجانب المتقدمين بطلب الحصول على تأشيرات الدخول أن من حقهم ممارسة طقوس عبادتهم بشكل غير علني وحياسة مواد دينية لاستعمالهم الشخصي. كما وفرت الحكومة أسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

واحتل الآلاف من المساجد السننية التي تدعمها الحكومة مواقع بارزة في المدن الكبيرة والصغيرة. وتتطلب جميع المساجد السننية الجديدة الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومن البلدية المحلية، والحكومة المحلية التي شكلت من الناحية الوظيفية جزءاً من وزارة الداخلية. وقامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالإشراف على تشييد وصيانة معظم المساجد السننية وتمويلها، بما في ذلك تعيين رجال الدين العاملين، بينما كانت المساجد السننية التي تشكل 30 بالمائة من مجمل عدد المساجد السننية في منازل خاصة أو تم بناؤها من قبل أفراد يخصصون لها وقفاً يمولها.

SAUDI ARABIA

ولم تمول الحكومة تشييد وصيانة المساجد الشيعية، وظلت إجراءات الحصول على الرخصة اللازمة من الحكومة لتشييد مسجد شيعي غير واضحة. وقام الشيعة بإدارة المساجد الخاصة بهم، تحت إشراف علماء دين شيعة. وكانت تقريباً جميع مساجد الشيعة الموجودة في المنطقة الشرقية غير قادرة على الحصول على تراخيص رسمية للعمل، مع تهديد بإغلاقها في أي وقت. ولم يُسمح للشيعة خارج المنطقة الشرقية بتشييد مساجد خاصة بهم. يتطلب من مساجد الشيعة الحصول على موافقة الحكومة، ويتعين على الجماعات الشيعية الحصول على تصريح من جميع الجيران للبدء في بناء مساجد، ولم يسمح ببناء تلك المساجد بالقرب من بعضها كما هو الحال في مساجد السنة. ومع ذلك أفادت تقارير أن الإسماعيليين في منطقة نجران لم يواجهوا عقبات مماثلة في بناء وترميم المساجد. وطلب من المساجد الشيعية عموماً رفع الأذان السني، بما في ذلك في الأحياء التي يقطنها سكان من السنة والشيعة. ومع ذلك، ففي بعض المناطق ذات الأغلبية الشيعية في محافظة الأحساء، سُمح للمساجد الشيعية برفع الأذان الشيعي خلافاً للأذان السني. وسُمح بإقامة احتفالات عامة بالذكرى الشيعية الدينية عاشوراء وغيرها من الأعياد الشيعية الأصغر في القطيف، وهي محافظة شيعية بالكامل تقريباً في المنطقة الشرقية. كان المطلوب القيام بالاحتفالات في أماكن خاصة، لكنها أُقيمت في الأحساء بالمنطقة الشرقية ذات النسبة المتساوية تقريباً من السنة والشيعة.

ولم تعترف الحكومة بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني موجودة في المنطقة الشرقية ولم تدعمها مالياً، ولم تعترف بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها، ولم توفر وظائف لخريجها، وهي مزايا توفرها الحكومة لمعاهد التدريب الديني السنية.

وأشارت تقارير متعددة من جماعات شيعية إلى التمييز في النظام القضائي باعتباره سبباً لعقوبات بالسجن لفترات طويلة صدرت بحق الشيعة للمشاركة في التعبير السياسي أو تنظيم مظاهرات سلمية. وأجازت الحكومة للقضاة الشيعة في المنطقة الشرقية اعتماد المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك سبعة قضاة شيعة، تم تعيين جميعهم من قبل الحكومة، يعملون جميعاً في المنطقة الشرقية في مدينتي القطيف والأحساء، حيث تعيش أغلبية الشيعة.

وشهدت الشيعة تمييزاً حكومياً ممنهجاً في التوظيف. ورغم أن الشيعة يشكلون حوالي 10 إلى 15 بالمائة من إجمالي السكان المواطنين وحوالي ثلث إلى نصف سكان المنطقة الشرقية، إلا أنهم لم يكونوا

SAUDI ARABIA

ممثلين بما يتلاءم مع نسبتهم في المناصب الحكومية الرفيعة. وكان تمثيل الشيعة متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية. وكان تمثيل الشيعة في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها أكبر في صفوف شرطة السير، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية. وكان الشيعة أيضاً أقل تمثيلاً في التوظيف في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. يتلقى الطلاب الشيعة، جنباً إلى جنب مع الطلاب السنة، المنح الدراسية الحكومية للدراسة في جامعات في الخارج في إطار برنامج منح الملك عبد الله للإبتعاث الخارجي.

في يونيو/حزيران عين الملك أول وزير شيعي في مجلس الوزراء. لم يكن هناك نواب وزراء شيعة في الحكومة الوطنية. ولم يكن هناك محافظون، أو نواب محافظين، أو مدراء فروع وزارات من الشيعة في المنطقة الشرقية. ومن أصل 59 من أعضاء المجالس البلدية الذين عينتهم الحكومة في المنطقة الشرقية كان هناك ثلاثة من الشيعة. واحتفظ الشيعة بستة مقاعد من أصل 11 مقعداً في مجالس البلدية الخاصة بالمنطقة الشرقية. وترأس مجلس بلدية القطيف شيعي تم انتخابه لشغل المنصب.

وأفادت تقارير أن رجال الأعمال الشيعة يجبرون على إغلاق محلاتهم خلال الصلوات الخمس جميعها وفقاً للممارسات السنوية الرسمية في البلاد، على الرغم من مراعاة الشيعة لثلاث فقط من الصلوات الخمس التي يراعيها السنة.

واصلت الحكومة وضع سياسة تهدف إلى تطبيق المعايير الإسلامية، على سبيل المثال من خلال التهديد بطرد الأجانب الذين لم يمتنعوا عن الأكل أو الشرب أو التدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان وبحظر إعطاء المواليد أسماء معينة ينظر إليها على أنها تنطوي على ازدراء للدين. وقد واصلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض هذه المعايير، على سبيل المثال، عن طريق إزالة مقبرة في منطقة الباحة في مارس/آذار بسبب مخاوف تتعلق باستخدام شواهد القبور والصلاة قرب القبور التي يقال أن بعضها يعود إلى 3000 سنة.

وفقاً لسياسة الحكومة، يُحظر دفن غير المسلمين في البلاد. ومع ذلك، كان هناك على الأقل مقبرة عامة غير إسلامية في البلاد. والمقبرة الأخرى الوحيدة غير الإسلامية المعروفة كانت مقبرة خاصة

SAUDI ARABIA

ومتاحة فقط لموظفي شركة النفط العربية السعودية (المعروفة أيضا باسم أرامكو السعودية). وذكرت بعثات دبلوماسية أن معظم غير المسلمين اختاروا إعادة متوفيهم إلى بلدانهم الأصلية كلما أمكن ذلك من الناحية المالية.

إلا أن الحكومة لم تسمح قانونا لرجال الدين من غير المسلمين بالدخول إلى البلاد لغرض إقامة طقوس دينية. وجعلت القيود المفروضة على الدخول إلى البلد من الصعب على غير المسلمين البقاء على تواصل منتظم مع المقيمين من رجال رجال الدين العلمانيين. وشكل هذا الأمر مشكلة صعبة بشكل خاص بالنسبة للمسيحيين من أتباع الكنيسة الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية، الذين تتطلب تقاليدهم الدينية المشاركة في طقوس يقيمها الكاهن أو القس على أساس منتظم. كما أن الحكومة لم تسمح بتدريب ديني علني لقيادة أو رجال دين من غير السنة.

وفرضت الحكومة على غير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في البلد حمل بطاقة هوية تحدد ما إذا كان الشخص "مسلماً" أو "غير مسلم". وأشارت بعض بطاقات الإقامة، بما في ذلك بعض البطاقات التي تم إصدارها خلال العام، إلى تسميات دينية أكثر تحديداً مثل "مسيحي".

وأفادت الحكومة أن بإمكان الأفراد الذين يُنتهك حقهم من حيث قدرتهم على ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية الرسمية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شبه المستقلة، وإلى وزارة الخارجية عند الإقتضاء. لكن في الممارسة العملية، ذكرت جماعات دينية أن أولئك الذين اعتقلوا خلال طقوس عبادة خاصة اتهموا عادة بالاختلاط بين الجنسين، وعزف الموسيقى، أو مخالقات أخرى لا صلة لها بممارسة الشعائر الدينية. ولم ترد تقارير عن أشخاص اتصلوا بوكالات حكومية أو غيرها من الوكالات للانتصاف عندما انتهك حقهم في القدرة على العبادة الخاصة غير العلنية.

في 23 سبتمبر/أيلول، شارك الأمير (حاكم) المنطقة الشرقية في احتفال اليوم الوطني في المنطقة التي تقطنها الشيعة بالقطيف. وأفيد بأن تلك كانت المرة الأولى التي يذهب فيها أحد أفراد العائلة المالكة إلى القطيف للاحتفال منذ اعتماد العطلة في عام 2005.

وواصلت الحكومة مكافحتها للأيديولوجية المتطرفة عبر مراقبة رجال الدين والمعلمين عن كثب وفصل أولئك الذين يشجعون على الأفكار التي تعتبر غير متسامحة أو متطرفة أو تشجع على العنف

SAUDI ARABIA

في الخارج، بما في ذلك في سوريا والعراق. في ديسمبر/كانون الأول، أكدت وزارة الشؤون الإسلامية أنه سيتم قريباً تركيب نظام مراقبة عن طريق الكاميرات، يتم التحكم فيه عن بعد، في المساجد في جميع أنحاء البلاد. وذكرت وزارة الشؤون الإسلامية أن نظام الكاميرات سيزود الحكومة بخيار رصد الدعاة والتحقق من "مخالفات في الخطب" أو المواظ. في 15 يناير/كانون الأول، قال وكيل وزارة الشؤون الإسلامية للمساجد، الدكتور توفيق السديري، لوسائل الإعلام أن وزارة الشؤون الإسلامية استخدمت مفتشي الوزارة ومفتشي الفروع الإقليمية، والفرق الميدانية، وردود أفعال المواطنين، وتعليقات وسائل الإعلام لرصد ومعالجة أي انتهاكات لتعليمات الوزارة واللوائح التنظيمية في المساجد. وكانت لجان خاصة مسؤولة عن متابعة تنفيذ الدعاة لتوجيهات وزارة الشؤون الإسلامية ومدى التزامهم بتحقيق الأهداف المعلنة لخطبة الجمعة.

أما الممارسات التي تناقضت مع التفسير الرسمي، كاحتفال العام بالمولد النبوي (مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين، فكانت محظورة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

لم تكن هناك سياسة رسمية بشأن توظيف وترقية الشيعة في القطاع الخاص، ولكن ذكر بعض الشيعة أن الجامعات العامة وأرباب العمل ميزوا ضدهم، وأحياناً ببساطة عن طريق تحديد مقدم الطلب كشيوعي، سواء للتعليم أو العمل، وذلك عن طريق الاستفسار عن منشأ مقدم الطلب. وأفادت تقارير أن العديد من الشيعة قالوا إن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل.

وواجه الشيعة من النخالة ممارسات تمييزية أكبر مقارنة بالشيعة الإثني عشرية في المنطقة الشرقية. وكان التمييز في مجالي التوظيف والتعليم على أساس إسم عائلتهم "النخلي"، الذي يعني بشكل تقريبي "المزارعين" ويحدد هويتهم كأقلية وكجماعة.

وفي بعض الأحيان قام أفراد من مجموعات مراقبة دينية أهلية و/أو "مطوعون" لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم. في نجران، قامت مجموعة من الشباب، المعروفين باسم أعضاء لجان الأمن الأهلية، باستخدام مواقع التواصل

SAUDI ARABIA

الاجتماعي لتنبيه النساء إلى ارتداء الحجاب والسفر مع ولي أمرهن أو المخاطرة بالضرب بالعصا. في 12 مايو/أيار، نفى فرع هيئة الأمر بالمعروف في نجران انتمائه للمجموعة.

أظهرت رسوم الكاريكاتير معاداة للسامية وتميزت باستخدام الصور النمطية لليهود مع رموز يهودية، وخاصة في أوقات التوتر السياسي المتصاعد مع اسرائيل. على سبيل المثال، خلال النزاع الذي اندلع في غزة بالصيف، كثيراً ما نشرت الصحف المحلية رسوماً تصور نجمة داود مغطاة بالدم فضلاً عن أشخاص يرتدون الطاقية اليهودية ويقومون بقتل أطفال فلسطينيين. وفي مناسبتين على الأقل، أطلق علماء سعوديون مشاركون كضيوف في قناة إقرأ الفضائية تعليقات معادية للسامية، حيث ألقى أحدهم باللوم على اليهود في أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وحمل آخر وسائل الاعلام الغربية "المملوكة لليهود" المسؤولية عن الإنحلال الأخلاقي في جميع أنحاء العالم وتدمير الإنسانية.

وافقت جامعة خاصة على كفالة تأشيرة لأحد القضاة الأمريكيين الزائرين للتحدث إلى طلاب القانون فيها. مع ذلك، وقبل حوالي أسبوعين من الزيارة المقررة، أبلغ ممثل عن الجامعة القنصلية الأمريكية العامة في الظهران أنه على الرغم من أشهر من التخطيط، لكن الجامعة لن تكفل التأشيرة لأنها اكتشفت أن القاضي يهودي.

وظل تويتز المنبر الرئيسي للسعوديين لمناقشة الأحداث الجارية والقضايا الدينية، لأن التجمعات العامة لمناقشة هذه المسائل كانت نادرة. ووفقاً لدراسة تضمنها تقرير التواصل الاجتماعي العربي في يونيو/حزيران، فقد بلغ عدد مستخدمي تويتز النشطين في البلاد 2.4 مليون مستخدم. وتضمنت ردود فعل وسائل التواصل الاجتماعي المحلية حول مراهمة لتجمع مسيحي خاص في الخفجي في سبتمبر/أيلول العديد من التعليقات التي عبرت عن الغضب لمضايقة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للمسيحيين. وشارك بعض المستخدمين صوراً لمسلمين يؤدون الصلاة في شوارع المملكة المتحدة لإظهار التسامح الديني في أماكن أخرى. ووردت تقارير عن مستخدمي لوسائل التواصل الاجتماعي تدعو إلى محاكمة الملحدين. على سبيل المثال، في أبريل/نيسان أصدر مستخدمو تويتز في البلاد دعوات للعثور على ومعاينة صاحب حساب، يُزعم أنه مملوك لامرأة ملحدة في مكة، نشرت صوراً تدينسية لقرآن ممزق.

وتلقى مبشرون سعوديون في الخارج بعض الانتقادات من قبل مستخدمين سعوديين لوسائل التواصل الاجتماعي بسبب القيود المفروضة على تبشير غير المسلمين في البلاد، ومع ذلك فقد كانت ردود

SAUDI ARABIA

الفعل على هذه الجهود إيجابية بوجه عام. وكان مستخدمو وسائل التواصل الإجتماعي داعمين لقيام اثنين من الطلبة السعوديين بتحويل أمريكيين إلى الإسلام. وأثني على الطالبين اللذين يدرسان في الولايات المتحدة بدعم مالي من الحكومة، لكونهما قدوة في الخارج، مع الإشارة إلى أن تلك واحدة من العديد من مزايا برنامج المنح الدراسية الحكومية. وقد أبدى بعض المستخدمين اعتراضهم، ودعوا إلى التسامح مع الأديان الأخرى. ونشر أحد المستخدمين المتابع من قبل أكثر من 185,000 مستخدماً ما يلي: "إذا كان [كذا] أمريكياً تسبب باعتناق جاراته السعودية للمسيحية، ... فإن الناس [في المملكة العربية السعودية سوف] يطالبون بتطبيق حد الردة عليها،" في تلميح إلى النداءات العامة لتطبيق عقوبة الإعدام ضد المرتد.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ضغط مسؤولو السفارة والقنصلية على كافة المستويات على الحكومة لاحترام الحرية الدينية والقضاء على التمييز ضد الأقليات الدينية، وتعزيز احترام المعتقدات الدينية لغير المسلمين. وخلال العام، أثارت السفارة وناقشت الانتهاكات المزعومة للحرية الدينية، واستفسرت عن الوضع القانوني لهؤلاء المعتقلين، مع مسؤولين من مختلف الهيئات الحكومية، بما في ذلك وزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الإسلامية، ولجنة حقوق الإنسان، ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. وقدم مسؤولو السفارة لمحة عامة للحكومة عن محتويات تقرير الحرية الدينية في العالم لعام 2013 وسهلوا عقد اجتماعات بين منظمات الحرية الدينية والمجتمع المدني والحكومة.

وواصل مسؤولو السفارة والقنصلية الاجتماع مع أعضاء من الأقليات الدينية، بما في ذلك مع مسلمين شيعة ومواطنين لم يعودوا يعتبرون أنفسهم مسلمين، وكذلك مع مقيمين أجانب من غير المسلمين لمناقشة الاهتمامات المتعلقة بالحرية الدينية.

ومنذ عام 2004، تم تصنيف المملكة العربية السعودية على أنها دولة تشكل مصدر قلق خاص استناداً إلى قانون الحرية الدينية في العالم، بسبب ارتكابها انتهاكات جسيمة للغاية للحرية الدينية أو تساهلها إزاء تلك الانتهاكات. وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وزير الخارجية الأمريكي للمملكة العربية السعودية في أغسطس/آب كدولة تشكل مصدر قلق خاص، فقد أصدر الوزير إعفاءً من تطبيق العقوبات "لتعزيز أهداف القانون."